أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف
(دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية)

أ. ريم بن عيسى
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي -الجزائر
rimbenaissa505@gmail.com

The impact of corporate governance mechanisms on bank performance financial
A applying study of a sample a banks Algerian

Mr. Ben Aissa Rim
University of Echahid Hamma Lakhdar - Eloued; Algeria

Received:2017 Accepted: 2017 Published: 2017

ملخص:

نظرا لما تشهده المصارف من تنوع وتعقد وما تتسم به من مخاطر كبرى فقد أصبح وجود نظام حوكمة المصارف عن طريق تطبيق وتفعيل آليات تساهم في الحد من الفساد ضرورة حتمية لتأكيد حسن اداء الصناعة المصرفية حول العالم.

وهدفت هذه الدراسة الى ابراز تأثير آليات حوكمة المصارف على الأداء المالي للبنوك الجزائرية في الفترة (2011-2015) من خلال قياس درجة تطبيق البنوك محل الدراسة لآليات حوكمة المصارف بإستخدام برنامج spss وبعدها تقييم الأداء المالي لعينة الدراسة بإستخدام مجموعة من المؤشرات.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المصارف، آليات حوكمة الصارف، الأداء المصرفي.

Abstract :

due to the diversity and complexity of the banks, and the great risks they face. The existence of the banking governance system through the application and activation of mechanisms that contribute to reducing corruption is imperative to the improve of the banking industry around the world.

This study aims to highlight the impact of banking governance mechanisms on the financial performance of the Algerian banks from (2011 to 2015). And this will by measuring degree applying banking governance mechanisms or not by using the spss program.

Then performance financial assess by using a set of indicators.

***Key words:** banking governance, banking governance mechanisms ,banking performance*

تمهيد:

نتيجة التطورات التي شهدتها البيئة المصرفية والمحاسبية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من تنامي البنوك متعددة الجنسيات والتي تعرض العديد منها في الوقت نفسه للإفلاس نتيجة الأزمة المالية العالمية الحادة أزمة 2008، فقد أظهرت الحاجة للبحث عن مفهوم ينظم العلاقة بين ادارة تلك البنوك والأطراف المتعاملة

معها على أساس أن تنظيم هذه العلاقة يجنب تلك البنوك الوقوع في صراعات مع تلك الأطراف التي قد تؤدي في النهاية إلى الانهيار أو الإفلاس.

وقد أكدت العديد من الدراسات أن الممارسة السليمة لحوكمة المصارف في مصرف ما ماهي الا دليل على نزاهة ادارته والقدرة على الوفاء بإلتزاماته فالإدارة الأكثر كفاءة تدرك تماما أن مستويات الحوكمة ليس هو الهدف الرئيسي الذي يطمح اليه المستثمرون انما هو الإظافة المطلوبة للمحافظة على التوازن بين أهداف المصرف وأداءه، فالمصارف التي تمارس الحوكمة بشكل كبير تهدف الى الحصول على عوائد مرتفعة على حقوق الملكية ونسب عالية من معدلات العائد على الأصول وارتفاع القيمة الاقتصادية المضافة وبالتالي ترتفع قيمة المصرف .

إشكالية الدراسة:

مما لا شك فيه أن القطاع المصرفي الجزائري اهتز بعد فضيحة وأزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري التي تركت العديد من علامات الاستفهام و أثارت العديد من التساؤلات حول مدى سلامة وأمن التعامل مع البنوك الجزائرية، مما استوجب على الجزائر تحديث بيئة أعمالها من خلال التطبيق السليم والفعال لآليات حوكمة المصارف.

وانطلاقا مما سبق وتحقيقا للهدف المنشود من الدراسة نطرح المشكلة

- ما هو تأثير آليات حوكمة المصارف على الأداء المصرفي؟

ويندرج ضمن هذه المشكلة سؤالين:

❖ **السؤال الأول:** هل تطبق المصارف التجارية الجزائرية آليات حوكمة المصارف بشكل اجباري أو اختياري؟ والى أي مدى؟

❖ **السؤال الثاني:** اذا كان هناك تطبيق لآليات حوكمة المصارف في القطاع المصرفي الجزائري فهل لها تأثير على أداء تلك المصارف؟

فرضيات الدراسة

في ضوء طبيعة المشكلة وما هو مستهدف من دراستها تسعى الدراسة الى اختبار صحة أو عدم صحة الفرضين الرئيسيين التاليين.

✓ **الفرضية الأولى:** لا يوجد تطبيق لآليات حوكمة المصارف في البنوك الجزائرية؛

✓ **الفرضية الثانية:** لا تؤثر آليات حوكمة المصارف على أداء البنوك في الجزائر.

أولا. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1. أدبيات حوكمة المصارف:

حاز موضوع حوكمة المصارف على اهتمام الكثير من المهنيين والباحثين الأكاديميين وأصبح موضع العديد من المناقشات في المؤسسات والملتقيات والمنتديات الاقليمية التي تعنى بالجانب الاقتصادي والمالي بإعتباره شعارا اصلاحيا بإمتياز يتم من خلاله تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية، ويبنى هذا الشعار على العديد من الميكانيزمات التي عند تطبيقها السليم ستؤدي الى تعظيم أداء وقيمة هذه المصارف وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتجنب الانهيارات المالية وكذا استقرار أسواق المال إلى جانب جذب الاستثمارات، ونظرا لأهمية الموضوع وحساسيته لم يتم الاتفاق على تعريف موحد لهذا المفهوم.

1.1. تعريف و أهمية حوكمة المصارف

1.1.1. تعريف حوكمة المصارف

❖ **تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي**

عرفت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCED حوكمة المصارف على أنها " نظام توجيه ورقابة منشأة الأعمال يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف المشاركين فيها من مجلس إدارة، المديرون، المساهمون، أصحاب المصالح، كما أنها تبين القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤون المصرف بالإضافة إلى توفير الهيكل الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف المصرف ووسائل تحقيق تلك الأهداف ورقابة الأداء"

نلاحظ هنا أن تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ركز على وجوب المساواة والتوازي بين مصالح الإدارة وبين مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح الآخرين، فحوكمة المصارف هي نظام من أجل التوجيه والرقابة على عمل المصارف خاصة تلك التي تنفصل فيها الملكية عن الإدارة.

❖ **تعريف لجنة كادبري** cadbury

عرفت لجنة كادبري حوكمة المصارف بأنها" هي النظام السليم للرقابة المالية لحوكمة المصارف الذي بواسطته يتم توجيه المصارف".

❖ **تعريف لجنة بازل**

تعريف بنك التسويات الدولي أو ما يعرف بلجنة بازل حيث كان للجنة بازل دور محوري في حوكمة المصارف ففي سبتمبر 1999. أصدرت هذه اللجنة نشرية معنونة بـ" تحسين الحوكمة للبنوك" وقد نشطت لجنة بازل للحصول على الخبرة الإشرافية من أعضاءها وغيرهم والتي تمثلت في إصدار توجيه إشرافي من أجل تسريع

ممارسات بنكية آمنة ومعقولة وقد عرفت لجنة بازل حوكمة المصارف على أنها" الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد أهداف البنك والتشغيل وحماية أصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة، وبما يحقق حماية مصالح المودعين"

❖ **أهمية حوكمة المصارف**

تكتسب حوكمة المصارف أهميتها من أهمية القطاع المصرفي وما يقدمه من خدمات مالية فمعظم الدول النامية يعتمد قطاعها المالي على جهازها المصرفي مما يجعل هذا الجهاز عرضة للمخاطر والأزمات ولتجنب نتائج هذه المخاطر المرتفعة وتفاديا للأزمات المالية نبرز أهمية الحوكمة في النقاط التالية:

- ✓ تحقيق وضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين بالبنك وتفادي الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة؛
- ✓ تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين خاصة أنهم على درجة كبيرة من الاستقلالية ولا يخضعون إلى أي ضغوط من مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين؛
- ✓ محاربة الانحرافات وعدم السماح بإستمرارها إن وجدت خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديداً للمصالح؛
- ✓ تخفيف حدة المخاطر التي تؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للمصرف؛
- ✓ يرتبط الاستقرار المالي باستقرار القطاع المصرفي مما يجعل الحكومة تولي اهتمام كبير في توفير شبكات الآمان والذي سيكون عن طريق الإجراءات الرقابية واللوائح التنظيمية مما يؤكد أهمية الحوكمة؛
- ✓ الضغط الذي يشكله المستثمرون على المصارف بإشتراطهم الزامية توفر الحوكمة لضمان عدم حصول أي كارثة ليسوا على استعداد تحمل نتائج سوء الإدارة والفساد المالي والإداري؛
- ✓ وضع إستراتيجية للمصرف تحدد من خلالها أهداف المصرف وكيفية تحقيقها.

2.1. آليات حوكمة المصارف

إن الحوكمة تستند على مجموعة من الآليات تمكنها من تنظيم العلاقة بين إدارة البنوك والأطراف المتعاملة معه على أساس أن تنظيم هذه العلاقة يجنب البنوك الوقوع في صراعات مع تلك الأطراف التي قد تؤدي في النهاية الى الانهيار والافلاس، لأن الحوكمة المصرفية لها أثر كبير على الاداء المالي للمصارف وبالتالي الاستقرار المالي ككل.

وتعرف آليات حوكمة المصارف على أنها" الطرق و الأساليب التي تستخدم للتعامل مع مشاكل الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم عموما وبين الأقلية الحاملة للأسهم والأغلبية المسيطرة من حملة الأسهم" .

من هذا التعريف نجد شقين بينهما تنافس وغرضهما واحد ويضمان نوعين من الآليات.

شكل رقم (01): تعريف آليات الحوكمة المصرفية

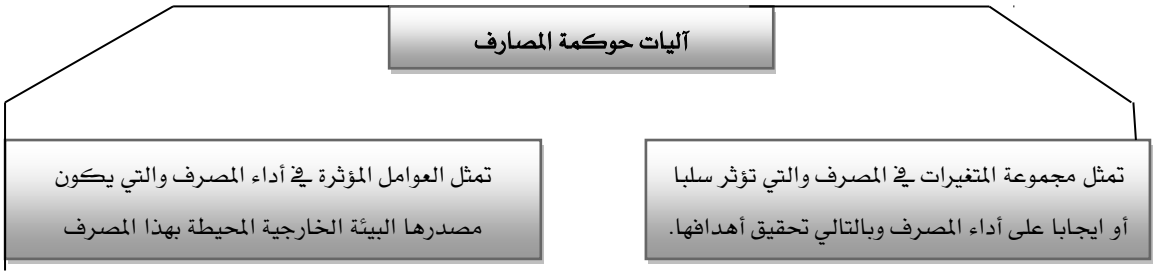

المصدر: من اعداد الباحثة بالإعتماد على مجموعة من المراجع

من خلال هذا التعريف نجد أن كلا الآليات تهدف الى عدم انتهاك حقوق الأقلية من حملة الأسهم ورقابة أداء المديرين وتغييرهم في حال الأداء غير الجيد وضمان عدم الافصاح عن بيانات أو معلومات غير صحيحية من قبل الإدارة لحملة الأسهم مع اتاحة فرصة حصول المستثمرين على عوائد مناسبة على استثماراتهم.

الشكل رقم (02): الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة المصارف

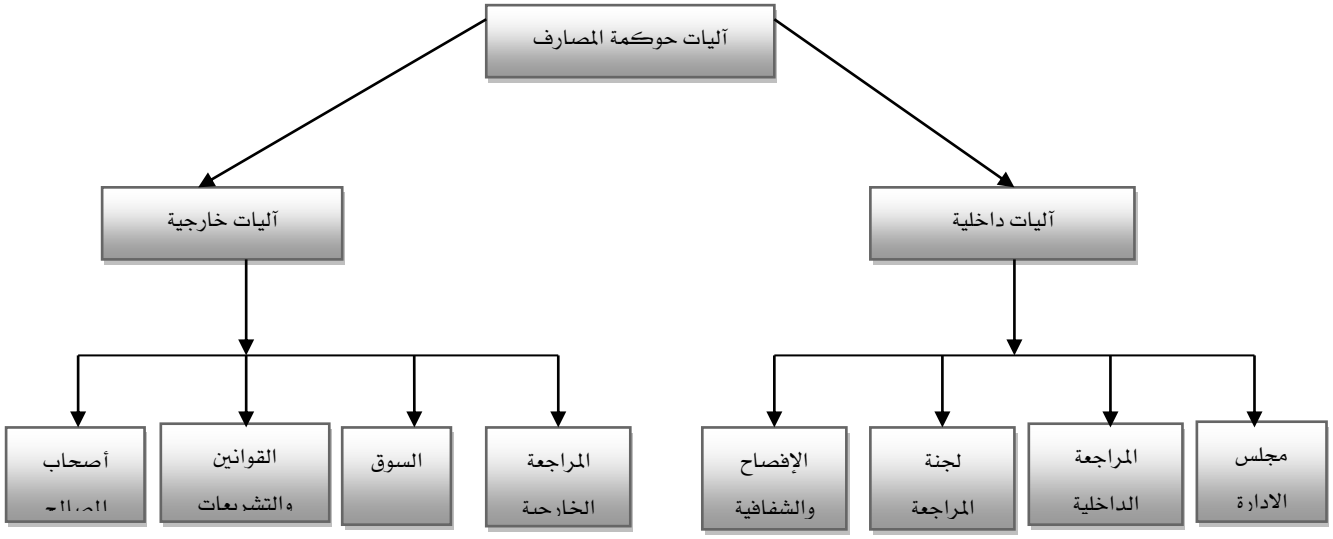

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مجموعة من المراجع

1.3. الآليات الداخلية لحوكمة المصارف

هناك العديد من آليات الحوكمة التي تندرج ضمن آليات الحوكمة الداخلية والتي تعمل على مراقبة أنشطة المصارف من أجل اتخاذ الاجراءات التصحيحية لبلوغ الهدف المرجو والتي سنقوم بتوضيحها متقيدين بالشكل السابق كالآتي:

1.1.3.**آلية مجلس الإدارة**: تعتبر آلية مجلس الإدارة من أهم الآليات الداخلية لحوكمة المصارف حيث يتعين على المجلس وضع مصلحة المساهمين قبل مصالح أعضاءه، مما يجعل أعضاء مجلس إدارة المصرف تحت ضغط كبير في تأدية مهامهم التي سيتخذون من خلالها القرارات التي لابد لها من أن تكون رشيدة، ضف إلى ذلك تركيزهم على تحقيق أهداف كل الأطراف بما في ذلك التعيين والاشراف لفريق الإدارة العليا، ووضع السياسات والأهداف الرئيسية ومراقبة الالتزام بهذه السياسات وهو ما يلقي بمسؤولية خاصة على أعضاء مجلس إدارة المصارف وتظل المسؤولية تلاحقهم حتى بالرغم من خضوع عملهم لإشراف جهة تنظيمية مهمتها هي ضمان قيامهم بأعمالهم بطريقة تؤدي إلى الاستقرار.

وفي ظل السعي لتحسين الحوكمة في البنوك ركزت لجنة بازل بشكل كبير على دور مجلس الإدارة وكفاءته فعكس ذلك سيكلف الكثير للمصرف والاقتصاد بأسره.

وتزداد أهمية مجلس الإدارة كآلية داخلية لحوكمة المصارف خاصة في الاقتصاديات النامية حيث الحماية القانونية تكون ضعيفة نسبيا.

وهناك مجموعة من المعايير تحدد لنا كفاءة المجلس من عدمه كما هو موضح فيما يلي:

❖ **هيكل المجلس**: لمحت لجنة بازل في نشريتها الأخيرة على الزامية تضمين المجلس للأعضاء غير التنفيذيين بإعتباره يعزز الاستقلال والموضوعية لهذا المجلس بالإضافة الى أن الأعضاء الخارجيين أكثر فاعلية في المراقبة من الأعضاء الداخليين من أجل الحفاظ على سمعتهم، كما أن الأعضاء الداخليين ليس لديهم القدرة على عزل أو استبدال المدراء التنفيذيين سيئ السمعة.

❖ **حجم المجلس**: إن حجم المجلس سمة مهمة لهيكل المجلس فالمجالس الكبيرة لها القدرة على توفير التنويع الذي من شأنه مساعدة المصارف على ضمان الموارد الحاسمة والحد من بيئة عدم التأكد من ناحية أخرى.

❖ **ثنائية الرئيس التنفيذي**: تحدث الثنائية أو الازدواجية عندما يشغل شخص واحد كل من وظيفة المدير التنفيذي ورئيس المجلس، في حين أن المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة يؤديان وظيفتين مختلفتين في المصرف، فمن الأفضل أن يكون هناك شخصين مختلفين لهذين المنصبين ليتسنى توزيع المسؤوليات وتكون هنا استقلالية وتوازن في السلطة وهذا ما أيدته لجنة cadbury في 1992 واعتبرت أن هذه الممارسة غير مرغوب فيها وتعطي للشخص الواحد سلطة أكثر من اللازم في اتخاذ القرارات.

2.1.3. **ألية المراجعة الداخلية**: يعتبر الجهاز المصرفي قطاعا فاعلا وحيويا في إدارة الاقتصاد، تأتي هذه الأهمية من خلال دوره في توفير القنوات اللازمة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو التوظيف الأمثل، وللقيام بهذه المهام بأمان وكفاءة، كان من الضروري وجود دوائر ووحدات تقوم بمهمة المراجعة والفحص داخل المصارف.

ونتيجة التطورات الحاصلة على مستوى الصناعة المصرفية انعكست بزيادة الخدمات المصرفية وتنوعها مما جعلها عرضة أكثر للمخاطر مما استوجب مراقبة مستوى هذه المخاطر وذلك بتوفير إدارة للمراجعة الداخلية، لأن المراجعة الداخلية تعتبر وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات الصلة بالمصرف. وزادت أهمية هذه الوظيفة داخل القطاع المصرفي نتيجة تظافر العديد من العوامل التي ساهمت في تطويرها في المصارف، ومن أهم هذه العوامل:

- ✓ كبر حجم المصارف وتعدد عملياتها؛
- ✓ قيام الإدارة بتفويض بعض السلطات والمسؤوليات إلى الإدارات الفرعية بالمصرف؛
- ✓ حاجة الإدارة الى بيانات دورية ودقيقة؛
- ✓ زيادة عدد المتعاملين مع المصارف؛
- ✓ حاجة الإدارة الى حماية وصيانة أصول وأموال المصرف؛
- ✓ التخطيط واتخاذ القرارات.

3.1.3. **آلية لجنة المراجعة**: هي لجنة منبثقة من مجلس الإدارة مكونة على الأقل من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة، وتتميز لجان المراجعة بثلاث خصائص رئيسية هي:

- ✓ لجنة منبثقة من مجلس الإدارة؛
- ✓ تقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين والذين يتوافر فيهم درجة عالية من الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة؛
- ✓ تتعلق مسؤولياتها بمراجعة عمليات إعداد التقارير المالية ومراجعة عملية المراجعة الداخلية والخارجية ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة المصارف في المصارف.

ويتم انشاء هذه اللجنة بهدف زيادة مصداقية القوائم المالية الخاضعة للمراجعة، وكذلك العمل كحلقة وصل بين المجلس وكل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي، كما تهدف لجنة المراجعة الى المساهمة في تدعيم استقلالية المراجعين من خلال العمل كقناة اتصال بين إدارة المصرف من ناحية والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين من ناحية أخرى، ومن ثم المساهمة في تحقيق أهداف حوكمة المصارف. والشكل الموالي يوضح الدور الذي تلعبه لجنة المراجعة.

شكل رقم (03)

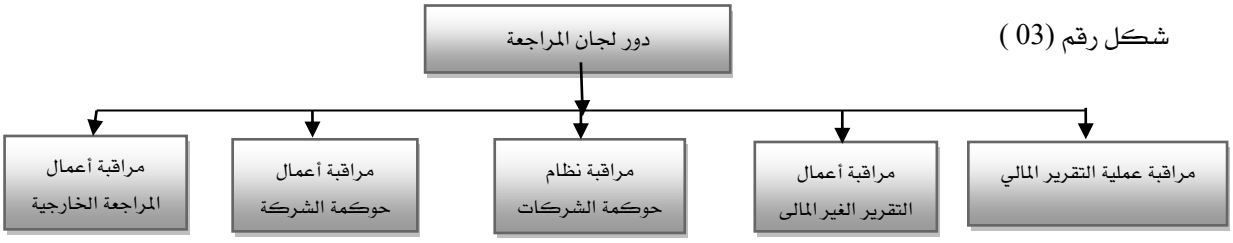

المصدر: أحمد زكي بدر وأخرون 03-04 ماي 2008

وتتنوع مسؤوليات لجان المراجعة في القطاع المصرفي وذلك على النحو التالي:

❖ **المسؤوليات العامة**: من خلال ما يطلبه مجلس الإدارة سنويا من ضرورة اجراء المراجعة والفحص للمصرف على النحو السليم والتأكد من أعمال المصرف انها تجري بصورة صحيحة للمحافظة على حقوق المساهمين والمودعين والتي تنعكس ذلك على سجلاته المحاسبية وتقارير المالية.

❖ **المهام المفصلة**: يضع مجلس الإدارة الإطار العام لواجبات ومسؤوليات لجنة المراجعة للقيام بدورها الإشرافي والرقابي دون ممارسة وظائف أو أعمال تقيدية أو اتخاد قرارات إدارية ويترك لها تحديد الوسائل التي ستتبعها لتقيد هذه المسؤوليات وتستخدم لجنة المراجعة ميثاقها كدليل للقيام بأعمالها، ويصدر الميثاق عن مجلس الإدارة الذي يحدد الإطار العام لمسؤوليات وصلاحيات لجنة المراجعة.

❖ **المسؤوليات المالية الأخرى**: تتضمن مسؤوليات لجنة المراجعة مراجعة عدد من المسائل الهامة والحالات المتعلقة بعمليات المصرف والتي من شأنها تعزيز الرقابة المالية وتكامل عمليات المصرف، وتشمل كل من معاملات المصرف مع الأطراف ذوي العلاقة والمعاملات الجوهرية والقضايا القانونية والوضع الضريبي ويجب على لجنة المراجعة مراجعة سياسة المصرف الخاصة بالمعاملات المالية، والحصول على قائمة بكافة هذه المعاملات ومراجعة الموافقات عليها والتأكد من سلامتها ومدى كفاية الافصاح عنها في القوائم المالية، كما يجب عليها الحصول على كافة المعاملات المتعلقة بالمعاملات الحجم الكبير والعقود والإتفاقيات الأخرى بما فيها خطط الاندماج أو الضم وخطط بيع المؤسسات التابعة والتأكد من إمكانية الإفصاح عنها في القوائم المالية.

❖ **السلوك المهني**: تعتبر ثقة العملاء من العوامل المهمة لنجاح المصرف، لذا يجب على المصرف تعزيزها من خلال الالتزام بالسلوك المهني، وعلى لجنة المراجعة متابعة توزيع هذه القواعد والتأكد من الالتزام والتقيد بها، وإتخاد الإجراءات اللازمة في حالة وجود مخالفات.

❖ **معالجة البيانات بالحاسب الآلي**: إن الاستخدام الصحيح لتقنية المعلومات من العوامل الهامة لنجاح أي مصرف، وعلى المصرف أن يعتمد خطة استراتجية لتقنية المعلومات تصف له "أين ومتى وكيف" يواكب التطورات التقنية ليحافظ على مكانته التنافسية بينه وبين غيره من المصارف، ولذلك يجب أن تطلب لجنة المراجعة من الإدارة أن تكون دائما على إطلاع على المدى الذي وصل إليه إدخال الحاسب الآلي في معالجة البيانات المالية، وإذا ما كانت الضوابط اللازمة متوفرة لضمان الحصول على معلومات وبيانات مالية صحيحة يعتمد عليها.

❖ **مكافحة عمليات غسيل الأموال**: إن غسل الأموال والأرصدة ذات العلاقة بعمليات تهريب المخدرات عبر المصارف من القضايا الرئيسية التي تهتم بها السلطات الإشرافية المنظمة للطلبات المصرفية، وقد سنت القوانين ووضعت التوجيهات من قبل السلطات المعنية في هذا المجال، ويتطلب ذلك من المصارف أن يكون لديها السياسات

والإجراءات لتنفيذ هذه القوانين، ومن ثم على لجنة المراجعة أن تنظر الى موضوع غسل الأموال بإعتباره من أهم المخاطر التي يجب متابعتها للتحقق من التزام المصرف بالسياسات والقوانين المتعلقة بذلك.

❖ **الاجتماعات مع الموظفين**: يحق للجنة دعوة أي موظف أو مسؤول لحضور اجتماعاتها عن طريق العضو المنتدب أو المدير العام أو الذي يمكنه الحضور للاجتماع مالم ترى اللجنة خلاف ذلك.

4.1.3. **آلية الافصاح والشفافية**: إن الأزمات المتتالية التي ضربت أكبر المصارف العالمية كان سببها الرئيسي تدني مستوى الافصاح والشفافية وهذا ما أدخل العالم في أزمة ثقة في قدرة أعضاء مجالس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين ومراجعي الحسابات والمحللين على تقديم معلومات دقيقة وموثوقة عن الموقف المالي للمصارف.

وهذا ما نص عليه المبدأ الخامس من مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على أنه "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وحقوق الملكية وحوكمة الشركات".

ويعرف الإفصاح بشكل عام " بأنه بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر انتاجها الى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف الى نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها ".

أما الشفافية فهي قيام الشركة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات مما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح الشركة أو الجهة فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها، على أن تكون هذه المعلومات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للشركة.

2.3. الآليات الخارجية لحوكمة المصارف

هناك العديد من آليات الحوكمة التي تندرج ضمن آليات الحوكمة الخارجية والتي تعنى بالرقابة اللاحقة عن الممارسات الإدارية والمحاسبية التي تقوم المصارف بتطبيقها للتأكد من قدرة التقارير المالية التي يصدرها المصرف على التعبير عن واقعه الاقتصادي وتحديد ما مدى التزامه بحماية حقوق المساهمين والأطراف الأخرى، ويكون ذلك من خلال التزامه بالقوانين واللوائح والمعايير المحاسبية التي تحكم نظام المصارف.

1.2.3. **آلية المراجعة الخارجية**: يتعين على المساهمين تنصيب مراجع حسابات مؤهل ومستقل وذو كفاءة مهنية عالية من أجل اجراء عمليات المراجعة لكافة أنشطة المصرف بغرض إبداء الرأي الفني المحايد والموضوعي عن الوضعية الحقيقية عن نشاط المصرف وأداءه ومركزه المالي.

من هذا يتبين لنا أهمية تواجد المراجعة الخارجية في المصارف وهذا ما أكدته بطريقة غير مباشرة المعايير الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين AICPA ومعايير المراجعة الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC من خلال رفع أداء مستوى المراجع الخارجي.

2.2.3. **آلية السوق**: كل مصرف لديه إستراتجية معينة يضعها للوصول الى أهدافه والتحسين من أدائه وفي حالة ضعف هذه الاستراتجية يظهر الأداء السيئ للبنك مما يجعله يرسل اشارات تندر بإحتمالية وضعه كهدف للاستلاء، ومع التغيرات والتطورات الحاصلة على مستوى الصناعة المصرفية تجعل السوق المراقب لأداء المصارف نشط، فخطر الإستلاء يعتبر آلية تأديبية تعاقب بها الإدارة غير الكفؤة والمتسببة في تدهور الوضعية المالية للمصرف.

3.2.3. **الية القوانين والتشريعات**: تتمثل هذه الآلية في كل القواعد والإجراءات واللوائح التنظيمية والتشريعات والقوانين التي تحسن أداء المصارف بعيدا عن احتمالات التلاعب والغش في التقارير وسوء الإدارة، وتختلف هذه الأنظمة و القوانين من بلد الى آخر وتتضمن:

- ✓ الحماية القانونية تعد الحماية القانونية مهمة جدا في نظام الحوكمة فهي تعطي للمساهمين الحق في التصويت على القضايا المهمة في المصارف مثل الاندماج والتصفية، وكذلك انتخاب مجالس الإدارة، كما تعطي الحق للمساهمين في الحصول على توزيعات الأرباح وحضور اجتماعات المساهمين العاديين ومقاضاة المدراء وكذلك الحق في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها لممارسة الحقوق الأخرى؛
- ✓ الإشراف والرقابة التنظيمية في أي بنك تتعارض مصالح مودعي البنك مع مساهميه ويعود هذا التعارض لرغبة المودعين في تأمين أموالهم، أما المساهمين فيطمعون دائما في تحقيق عائد أعلى من خلال الاحتفاظ بالأصول المحفوفة بالمخاطر، وهذا ما يجعل الحكومة متمثلة في البنك المركزي تتدخل لحماية أموال المودعين الدافعين للضرائب مما يجعل الرقابة التنظيمية والإشراف آلية مهمة في الحوكمة.

4.2.3. **آلية دور أصحاب المصالح**: نقصد بأصحاب المصالح كل من المساهمين، المودعين، الدائنين، العاملين، المنظمين والمجتمع المحلي والعملاء الذين يرون مصالحهم في البنك ويرغبون في حمايتها من خلال التطبيق السليم للحوكمة داخل البنك.

وإذا نظرنا للأزمات المالية السابقة نجد عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصلحة والإدارة القائمة على البنك يعود لعدم تماثل المعلومات وتعارض المصالح بين الطرفين، فإدارة البنك تطمح دائما للدخول في أعمال عالية الخطورة كبيرة العائد بينما أصحاب المصالح يطمحون دائما الى تأمين أموالهم.

2. **الدراسات السابقة:**

1.2 **دراسة وهبي لندة 2016**: هدفت الباحثة في هذه الدراسة الى ايجاد العلاقة التي تربط بين الحوكمة والأداء المالي ودور الحوكمة في تحسين هذا الأداء وطبقت الدراسة على مؤسسة NCA رويبة الجزائر.

وتوصلت هذه الدراسة إلى:

- ✓ الحوكمة هي السبب الرئيسي في تحسين الأداء المالي كما أكدت أن المراجعة الداخلية هي الوسيلة الفعالة لتقييم هذا الأداء؛
- ✓ وجود علاقة ارتباط قوية بين آليات الحوكمة والأداء المالي.

2.2 **دراسة** Alam 2016: هدفت الدراسة الى قياس أثر آليات الحوكمة من (مجلس الإدارة، هيكل الملكية، لجنة المراجعة، لجنة الأجور والمكافآت) على الإفصاح بقوائم التقارير المالية وطبقت الدراسة في بنغلاديش وذلك على عينة قدرت بـ 15 شركة وبنك مسجلين في سوق الأوراق المالية.

توصلت الدراسة إلى: تزايد فعالية آليات الحوكمة الداخلية والرقابية عن آلياتها الخارجية في تنظيم العمل المصرفي في حين أن العمل المصرفي يعد أكثر ارتباطا بآلية السوق كأحد الآليات الخارجية للحوكمة.

3.2 **دراسة مديحة فهمي** 2015: هدفت الباحثة في هذه الدراسة إلى تتبع التطورات التي مرت بها آليات حوكمة المصارف تبعا للجنة بازل للرقابة المصرفية وأثر ذلك على البنوك خاصة فيما يتعلق بالملاءة المالية.

وتوصلت الدراسة إلى:

- ✓ انه يوجد ارتباط طردي ذو دلالة معنوية بين تفعيل اجراءات الرقابة في المصارف، وتحقيق الملاءة المالية؛
- ✓ وجود ارتباط طردي ذو دلالة معنوية بين درجة الافصاح والشفافية وتحقيق الملاءة المالية.

4.2 **دراسة محمد المهدوي** 2015: هدفت هذه الدراسة الى تفعيل آليات حوكمة المصارف في المصارف التجارية الليبية، كما قام الباحث باقتراح إطار لتطبيق آليات تفعيل حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية.

وتوصلت الدراسة إلى:

- ✓ ضرورة الفصل بين وظيفتي المدير العام ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وذلك لتفعيل دور مجلس الإدارة الرقابي على الإدارة التنفيذية؛
- ✓ المصارف الليبية تتوجه إلى تطبيق مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية وبالتالي هي في الطريق الصحيح؛
- ✓ إن تطبيق آليات وركائز الحوكمة في المصارف التجارية يساعد على ترشيد قرارات منح الائتمان.

ثانيا: الطريقة والأدوات والمعطيات المجمعة

لدراسة عينة من البنوك التجارية وتأثير آليات الحوكمة على أدائهم المالي سنقوم في البداية بقياس درجة تطبيق البنوك محل الدراسة لآليات الحوكمة المصرفية، من خلال المسح المستندي للدراسات السابقة وتدعيمها بإستخدام برنامج (spss) من أجل إجراء التحليل الاحصائي للبيانات المجمعة من الاستبيانات التي تم توزيعها على عينة الدراسة.

وبعدها سنقوم بتقييم الأداء المالي لعينة الدراسة، وذلك بتحليل بياناتها المالية وهذا بإستخدام مجموعة من المؤشرات، لنصل في الأخير الى الهدف الرئيسي للدراسة وهو اختبار مدى صحة أو خطأ الفروض الاحصائية التي بني عليها البحث.

1. **أسلوب التحليل المقترح** : ستتم عملية التحليل الإحصائي وفقا للخطوات التالية:

- ✓ يتطلب القيام بالدراسة الميدانية ضرورة تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة وكيفية قياسها. وقد أوضحت الدراسات السابقة مجموعة من المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على الأداء المالي للبنوك؛
- ✓ تحديد حجم العينة وطرق جمع البيانات الخاصة بمتغيرات البحث؛
- ✓ عمل الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة من خلال استخدام المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمقاييس الدراسة لغرض التعرف على أهم تلك المقاييس من وجهة نظر مفردات العينة؛
- ✓ استخراج مصفوفة الارتباط Correlation Matrix بين متغيرات الدراسة لغرض اختبار درجة الارتباط المتداخل بين المتغيرات المستقلة لمعرفة درجة الارتباط فيما بينها من جهة، وبين المتغيرات المستقلة والتابعة من جهة أخرى.

للتعرف على مدى تطبيق البنوك محل الدراسة لآليات الحوكمة المصرفية تم صياغة الفرض الأول الذي ينص على أنه " لا يوجد تطبيق لآليات الحوكمة في البنوك التجارية الجزائرية " ولإختبار الفرض الأول تم الاعتماد على الردود الواردة في قوائم الاستبيان، والذي تم تصميمه وفقا لمقياس ليكارت الخماسي، وتم اعطائه الأوزان من 1-5 ليعكس مدى الالتزام بحوكمة الشركات. وقد تم الأخذ في الحسبان الوسط الحسابي العام لتطبيق كل مؤشر بحيث أن الوسط الحسابي الأكبر من 3 يعبر عن التزام قوي في حين أن الوسط الحسابي الذي يساوي 3 يعبر عن التزام متوسط.

وللتحقيق من دلالتها الإحصائية سيتم اجراء الاختبار (T) للعينة الواحدة من طرف واحد One-sampl T.test ويعد هذا الاختبار أحد الاختبارات العلمية التي تستخدم للمقارنة بين المتوسط المتغير المراد اختباره وقيمة افتراضية لها دلالة إحصائية معينة في البحث، وتنص القاعدة الإحصائية على رفض الفرضية العدمية HO وقبول الفرضية البديلة HA إذا كان مستوى الدلالة (sig) أصغر من مستوى المعنوية للاختبار وهي 0,05 في حين تقبل تلك

الفرضية العدمية وترفض الفرضية البديلة إذا كان مستوى الدلالة (sig) أكبر من مستوى المعنوية للاختبار وهي 0,05.

للتعرف على تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك تم صياغة الفرض الثاني الذي ينص على أنه " لا تؤثر آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر" وسيتم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analsis للعلاقة بين آليات الحوكمة كمتغيرات مستقلة وأداء البنوك كمتغير تابع، وستقوم الباحثة بتكوين ثلاث نماذج للإنحدار تعكس علاقة متغيرات الحوكمة بأداء البنك، ممثلا بمعدل العائد على الأصول ROA، ومعدل العائد على حق الملكية ROE، ومعدل العائد على الاستثمار، وتنص القاعدة الاحصائية على رفض الفرضية العدمية HO وقبول الفرضية البديلة HA . إذا كان مستوى الدلالة (sig) أصغر من مستوى المعنوية للاختبار وهي 0,05 في حين تقبل تلك الفرضية العدمية وترفض الفرضية البديلة. إذا كان مستوى الدلالة (sig) أكبر من مستوى المعنوية للاختبار وهي 0,05. وتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بأسلوب Stepwise والذي يعد أحد أساليب حل مشكلة الازدواج الخطي لأنه يستبعد المتغيرات المستقلة ذات الارتباط القوي كما يقوم باستبعاد المتغيرات ضعيفة التأثير على المتغير التابع على أن يبقي على تلك المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرا على المتغير التابع، ولهذا فإن هذا الأسلوب ينتهي بأقل مجموعة من المتغيرات التي تسهم في النموذج. إن النموذج العام المقترح الخاص بتلك العلاقة يأخذ الشكل التالي:

$$Y=a+X1+X2+X3+X4+X5+X6+X7+X8+X9+ X10D1+X11D2+ X12D3+e$$

حيث أن :

Y: هو الأداء مقاس بمعدل العائد على الأصول ROA، ومعدل العائد على حق الملكية ROE، ومعدل العائد على الاستثمار.

X1: مجلس الإدارة.

X2: المراجعة الداخلية.

X3: لجنة المراجعة.

X4: الإفصاح والشفافية.

X5: المراجعة الخارجية.

X6: السوق

X7: القوانين والتشريعات

X8: أصحاب المصالح

X9: الوغاريتم الطبيعي لعدد الأعضاء العاملين في مجلس إدارة البنك (حجم مجلس الإدارة) في كل بنك من بنوك العينة.

e: هو الخطأ العشوائي للنموذج.

2. **مجتمع وعينة الدراسة وأساليب جمع البيانات وقياسها.**

1.1. **مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية العاملة في الدولة الجزائرية، و تم استبعاد البنوك التي لم تستجيب للاستبيان المقدم لها ولم تقبل اعطاء بياناتها المالية من مجتمع البحث. ومن تم انخفض حجم مجتمع البحث الممكن اخضاعه للدراسة الى سبعة بنوك فقط كما بالجدول رقم 1.

الجدول رقم (01)

البنك	تاريخ التأسيس	ملكية رأس المال	
		الجهة	النسبة
البنك الخارجي الجزائري	1967	عام	%100
بنك الخليج الجزائر	2003	خاص أجنبي	%100
بنك البركة الجزائري	1991	عام خاص أجنبي	%44.10 %55.90
بنك الاسكان	2003	عام خاص أجنبي	%15 %85
البنك العربي	2001	خاص أجنبي	%100
بنك السلام	2008	خاص أجنبي	%100
بنك ABC	1998	عام خاص أجنبي خاص وطني	%2.09 %93.65 %4.26

المصدر: الباحثة من خلال تجميع مجموعة من التقارير

1.2. **أساليب جمع البيانات:** اعتمدنا في دراستنا هذه على المسح المستندي كأسلوب أساسي وناجع لجمع البيانات من عينة الدارسة وتمثلت في:

- ✓ التقارير السنوية المنشورة؛
- ✓ تقارير مجالس الإدارات؛
- ✓ تقارير مراقبي الحسابات؛

- ✓ تقارير لجان المراجعة؛
- ✓ محاضر الجمعيات العامة.

بالنسبة لقوائم الاستبيان فقد تم حسر المبحوثين المستقصى منهم في البنوك المختارة والمتمثل في أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا في البنوك محل الدراسة. حيث بلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة في البنوك الخاضعة للدراسة (52) فردا، فيما كان عدد أعضاء الإدارة العليا في البنوك الخاضعة للدراسة (42) فردا، وبهذا يكون العدد الكلي لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا (94) فردا يمثل مجتمع البحث المستقصى منهم كما بالجدول رقم 2.

جدول رقم (02): قوائم الاستبيان الموزعة والمستردة والمستبعدة والمستخدمة في التحليل

البيان	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المستردة	عدد الاستمارات المستبعدة	عدد الاستمارات المستخدمة	نسبة الاستجابة استمارات	
					المستردة	مستخدمة
اعضاء مجلس الادارة	52	39	3	36	%75	%69
اعضاء الادارة العليا	42	38	6	32	%90	%76
الاجمالي	94	77	9	68	%82	%72

المصدر: من إعداد الباحثة

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج

1.3. **قياس متغيرات الدراسة:** قبل التطرق لقياس متغيرات الدراسة لابد من التعرف على هذه المتغيرات وتحديدها بشكل جيد وذلك بعد اعتمادنا على المسح المستندي للدراسات السابقة والوقوف على عدد من المتغيرات التي يمكنها أن تؤثر على الأداء المالي للمصارف.

- ❖ **المتغيرات المستقلة (آليات الحوكمة):** تتمثل المتغيرات المستقلة في دراستنا هذه في آليات الحوكمة الداخلية والخارجية
- ❖ **المتغيرات التابعة (مؤشرات أداء البنك):** تتمثل المتغيرات التابعة في كل من:

- معدل العائد على الأصول ويرتبط هذا المعدل بربحية البنوك، حيث يعبر عن ربحية البنك. ويحسب معدل العائد على الأصول لعينة الدراسة بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الأصول = صافي الربح/اجمالي الأصول

- معدل العائد على حق الملكية ويرتبط هذا المعدل بكفاءة البنوك، حيث يعبر عن كفاءة الإدارة في توليد الربح.

ويحسب معدل العائد على حق الملكية لعينة الدراسة بالعلاقة التالية:

معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح/اجمالي حقوق الملكية

- معدل العائد على الاستثمار ويرتبط هذا المعدل بمقدار الربح الذي يحققه كل دينار مستثمر من الأصول التي يمتلكها البنك. ويحسب معدل العائد على الإستثمار لعينة الدراسة بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الإستثمار = صافي الربح/إجمالي حقوق الملكية + ديون طويلة الأجل

2.3 **اختبار الصدق والثبات**: لغرض اختبار ثبات واستقرار أداة القياس وامكانية الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة فقد تم اختبار الصدق عن طريق احتساب معامل ألفا كرونباخ وهو أحد طرق قياس الثبات الداخلي ويأخذ معامل الثبات قيما تتراوح بين الصفر والواحد ، وتقبل القيم من 0.6 فما فوق.

بالإضافة الى استخدام الجذر التربيعي لمعامل ألفا لقياس الصدق، فالإختبار الصادق يقيس ما وضع لقياسه، ويعكس الظاهرة المراد قياسها فقط. والقيم المقبولة احصائيا هي الجذر التربيعي للقيمة 0.6 .

اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى للدراسة على أنه" لايوجد تطبيق لأليات حوكمة المصارف في البنوك الجزائرية" ولإختبار هذه الفرضية تم اجراء إختبار (T) و(simple T- test)، وبمستوى معنوية 5% والجدول رقم (3) يوضح نتائج هذا الإختبار، ومن المنطلق النتائج الواردة ضمن هذا الجدول ندرك أن البنوك الجزائرية تطبق أليات حوكمة المصارف، ومنه فإننا نرفض الفرضية العدمية الأولى.

الجدول رقم (3): نتائج الاختبار (T)

المقاييس	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الاختبار (T)	مستوى المعنوية (P)
مجلس الادارة	4.432	0.838	20.830	0
المراجعة الداخلية	4.055	1.003	8.232	0
لجنة المراجعة	4.092	1.088	8.135	0
الافصاح والشفافية	4.220	0.899	17.872	0
المراجعة الخارجية	3.073	1.133	0.891	0.376
السوق	3.144	1.191	2.672	0.009
القوانين والتشريعات	3.391	1.182	6.910	0
اصحاب المصالح	3.306	1.131	14.282	0

اختبار الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية للدراسة على أنه" لا تؤثر آليات حوكمة المصارف على أداء البنوك في الجزائر "ولإختبار هذه الفرضية اعتمدنا على انشاء ثلاث نماذج للإنحدار المتعدد لإختبار تأثير أليات حوكمة المصارف كمتغيرات مستقلة على أداء البنوك كمتغير تابع والذي يتضمن ثلاث مؤشرات وهم:

- ✓ معدل العائد على الأصول؛
- ✓ معدل العائد على حق الملكية؛
- ✓ معدل العائد على الإستثمار.

❖ تأثير آليات حوكمة المصارف على معدل العائد على الأصول ROA النموذج الأول:

تم إجراء تحليل الإنحدار المتعدد بالأسلوب المتدرج، بإفتراض أن المتغير التابع هو المعدل العائد على الأصول ROA، في حين تمثل آليات حوكمة المصارف المتغيرات المستقلة.وقد أسفرت نتائج تحليل الإنحدار المتعدد عن النموذج التالي:

$$Y1= 5.647+ 0.309X2 - 1.799X3 - 2.998X1- 6.347X8$$

❖ تأثير آليات حوكمة المصارف على معدل العائد على حق الملكية ROE النموذج الثاني:

تم إجراء تحليل الإنحدار المتعدد بالأسلوب المتدرج، بإفتراض أن المتغير التابع هو المعدل العائد على حق الملكية ROE، في حين تمثل آليات حوكمة المصارف المتغيرات المستقلة. وقد أسفرت نتائج تحليل الإنحدار المتعدد عن النموذج التالي:

$$Y2= 42.027 + 2.017X1 + 1.913X5 – 19.388X2 – 161.37X3$$

❖ تأثير آليات حوكمة المصارف على معدل العائد على الاستثمار النموذج الثالث:

تم إجراء تحليل الإنحدار المتعدد بالأسلوب المتدرج، بإفتراض أن المتغير التابع هو المعدل العائد على الاستثمار، في حين تمثل آليات حوكمة المصارف المتغيرات المستقلة. وقد أسفرت نتائج تحليل الإنحدار المتعدد عن النموذج التالي:

$$Y3 = 222.09-22.240X7-37.713X5-170.166X1$$

الخلاصة والنتائج

❖ **نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة**: إن النتائج التي ظهرت عند حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تؤكد عن تواجد آليات حوكمة المصارف في البنوك التجارية الجزائرية وبمستوى فوق المتوسط، حيث أن القيمة المتوسطة للمقياس هي 3، في حين بلغ المتوسط العام لجميع المقاييس 3.71.

كما أظهرت النتائج أن آلية مجلس الإدارة هي أهم آلية من وجهة نظر عينة الدراسة، خاصة بعد حصولها على أعلى متوسط حسابي قدره 4.432 وأعلى أهمية نسبية قدرت ب 88.64، في حين حظيت المراجعة الخارجية على المرتبة الأخيرة بأقل متوسط حسابي قدر ب 3.073 وأقل أهمية نسبية قدرت ب 61.48.

وبالمراعاة إلى أراء المستقصين فإن أسباب ضعف تطبيق آليات حوكمة المصارف في البنوك الجزائرية تمثلت في:

- ✓ لا توجد تشريعات وقوانين مضبوطة ومحددة متعلقة بالحوكمة تعمل من خلالها البنوك؛
- ✓ لا يوجد منهج أو أسلوب معين تعتمد عليه البنوك في تطبيقها للحوكمة؛
- ✓ عدم التساوي في الحصول على المعلومات بين المساهمين الخارجيين وبين من هم على صلة بالبنك؛
- ✓ لا توجد نقابات تعمل على مراعاة مصالح وحقوق الموظفين؛
- ✓ هناك ضعف في الإفصاح عن المعلومات الحقيقة لنتائج البنك.

وبالمراعاة إلى أراء المستقصين فإن أسباب قوة تطبيق آليات حوكمة المصارف في البنوك الجزائرية تمثلت في:

- ✓ إتباع توصيات لجنة بازل 1، 2،3 للإشراف المصرفي مراعاة حقوق المودعين؛
- ✓ إعداد الإفصاح والشفافية عن المعلومات بما يتلاءم مع معايير إعداد التقارير المالية الدولية؛
- ✓ ربط مكافآت المدراء التنفيذيين بمستوى الأداء الفعلي؛
- ✓ حق المساهمين في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمشاركة في أرباح البنك؛
- ✓ إلزامية انعقاد الاجتماعات العامة السنوية.

نتائج اختبارات الفروض

❖**نتائج اختبار الفرض الأول:** من أجل الوصول إلى هدف الدراسة الرئيسي الأول وهو معرفة ما إذا كانت البنوك الجزائرية تطبق آليات حوكمة المصارف، تم وضع الفرضية العدمية الأولى والتي تنص على "لا يوجد تطبيق لآليات حوكمة المصارف في البنوك الجزائرية"، واعتمدنا على ايجابات المستقصين الذين تم استقصائهم من خلال الاستبيان المقدم لهم والذي صمم وفق مقياس لكارت الخماسي والذي أعطي له الوزان من 01 إلى 05 واعتبر الوزن 03 هو الوزن المتوسط للمقياس والذي يعكس مدى تطبيق آليات حوكمة المصارف في البنوك الجزائرية، بالإضافة إلى استخدام اختبار (T) لاختبار الفرضية الأولى والتي كانت نتائجها كالآتي:

رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي فإن البنوك الجزائرية تطبق آليات حوكمة المصارف ولكن بنسب متفاوتة الأهمية وتختلف من آلية إلى أخرى.

تطبق البنوك الجزائرية آليات حوكمة المصارف والمتمثلة في كل من آلية مجلس الإدارة، آلية المراجعة الداخلية، آلية لجنة المراجعة، آلية الإفصاح والشفافية، آلية القوانين والتشريعات، آلية أصحاب المصالح حيث

كانت معنوية عند مستوى دلالة 05% في حين أن آلية السوق والية المراجعة الخارجية لم تثبت معنويتها عند مستوى الدلالة 05%.

❖**نتائج اختبار الفرض الثاني**: من أجل الوصول إلى هدف الدراسة الرئيسي الثاني وهو معرفة تأثيرات آليات حوكمة المصارف على أداء البنوك الجزائرية، تم وضع الفرضية العدمية الثانية والتي تنص على "لا تؤثر آليات حوكمة المصارف على أداء البنوك في الجزائر" واعتمدنا في ايجابتنا على هذه الفرضية على إنشاء ثلاث نماذج للانحدار المتعدد لاختبار تأثير آليات حوكمة المصارف كمتغيرات مستقلة على أداء البنوك كمتغير تابع.

وكل نموذج انحدار مصمم على أساس أنه يختبر تأثير آليات حوكمة المصارف على مؤشرات الأداء والمتمثلة في معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الاستثمار.

وقد تمثلت المتغيرات المستقلة في آلية مجلس الإدارة، آلية المراجعة الداخلية آلية لجنة المراجعة آلية الإفصاح والشفافية، آلية القوانين والتشريعات آلية أصحاب المصالح، آلية السوق، آلية المراجعة الخارجية، وقد عملت الباحثة على اختبار معنوية النماذج الثلاثة المقترحة وفقا لاختبار (F) ضف إلى ذلك اختبار معنوية معالم النموذج وفقا لاختبار (T) وكانت نتائج الفرضية الثانية كالأتي:

تأثر معدل العائد على الأصول (ROA) بمتغيرات آليات حوكمة المصارف التالية:

- ✓ مجلس الإدارة؛
- ✓ أصحاب المصالح.

بالإضافة إلى إثبات معنوية تأثير هذه المتغيرات على قيم معدل العائد على الأصول (ROA)

تأثر معدل العائد على حق الملكية (ROE) بمتغيرات آليات حوكمة المصارف التالية:

- ✓ مجلس الإدارة

بالإضافة إلى إثبات معنوية تأثير هذه المتغيرات على قيم معدل العائد على حق الملكية

تأثر معدل العائد على الاستثمار بمتغيرات آليات حوكمة المصارف التالية:

- ✓ مجلس الإدارة.

بالإضافة إلى إثبات معنوية تأثير هذه المتغيرات على قيم معدل العائد على الاستثمار

عدم تأثر مؤشرات أداء البنوك الجزائرية بمتغيرات آليات حوكمة المصارف التالية:

- ✓ آلية المراجعة الخارجية
- ✓ آلية السوق.

الهوامش والإحالات:

1 سليمة حمد محمد المهدوي ،" إطار مقترح لتفعيل آليات حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية" ، رسالة دكتوراء غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2015 ، ص 37 .

2 Cadbury committee,the committee on the financial aspects of corporate governance report of the financial aspects of corporate governance, London,1992,p33.

3 صابر عبد الرزاق، " الالتزام بالمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي " ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد07 ، جامعة حسيبة عميروش، الشلف ،2008، ص 76.

4 محسن احمد الخضيري ، " حوكمة الشركات "، مجموعة النيل العربية، القاهرة ،2005، ص ص 58 – 59 .

5 نضال عزيز مهدي،" تطوير بنية الحوكمة في البنوك العراقية بغرض تحقيق الشفافية وضبط الأداء المالي"، دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراء غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2011، ص 96.

6 جوناثان تشارك هام ، " إرشادات لأعضاء مجلس ادارة البنوك "،المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، البنك الدولي، 2003، ص 17.

7 Polisiri,piruna and wiwattanakantang, yupana 2006, corporate governance of banks in thailand, working pqper series, centre for economic institutions,p1 76.

8 عبد الله علي أحمد القرشي، " دراسة تحليلية لأليات الحوكمة وتأثيرها على الأداء المصرفي"، دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراء غير منشورة، كلية التجارة وإدارة العمال ، جامعة حلوان، 2011 ص 140.

9 Tanna.SOILESH.ET AL.LOOT.THE EFFECT OF BOORD SIZE AND COMPOSITION ON THE EFFICIENEY OF UK BANKS.P P 1-28 RTTP: SSRN.COM.

10 Cornett, marcia M,et,al, 2007, the impect of institutional ownership on corporate operating performance, journal of banking and finance 3, p 1771 1794

11 وفاء يوسف أحمد ،" اصول المراجعة في البنوك" ، بدون ناشر، ص .....

12 اسامة بن فهد الحيران، " تطور أداء وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة"، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية، مجلة المحاسبة وإدارة والتامين، العدد70 ، الجزء الأول ، كلية التجارة ، جامعة القاهرةن 2008، ص 282.

13 كمال النون،" مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلاميةط، 2011، ص 20 .

14 Alveen, arens,"auditing and assurance serveices 14th avision for the future, professional practices framework for internal auditing, 2012,p 290.

15 عبد الله خالد أمين،" التدقيق والرقابة في المصارف"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى ، عمان، 1998 .

16 سليمة حمد محمد المهدوي ،" إطار مقترح لتفعيل آليات حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية" ، رسالة دكتوراء غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2015 ، ص 79.

17 نورة محمد عبد الله الشمري،" تفصيل دور لجان المراجعة وقواعد الحوكمة في الحد من المخاطر المالية في المصارف التجارية الكويتية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني، الجزء الثاني، جامعة حاوان، 2011 ،ص 31.

18 الإدارة العامة لمراقبة المصارف، إدارة التفتيش البنكي، مؤسسة النقد العربي السعودي، الدليل الإرشادي لتنظيم لجان المراجعة، 2008، ص ص 01 - 08.

19 صفاء رأفت،" دراسة تحليلية لفاعلية تطبيق نموذج حوكمة الشركات بالتطبيق على بعض الشركات المصرية"، دراسة مقارنة ، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة بني سويف ،2004 ، ص ص 347 -393.

20 عليا عياد الافي يونس، " دور المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة بهدف ضبط المخاطر المصرفية"، دراسة ميدانية على القطاع المصرفي الليبي، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص 47.

21 Kathryn, kadous, 2000,pp327 341.

22 Weir, charlie et al 2001, an emprical analysis of the impects of corporate governance mechanismes on the performanceof UK firms.

23 Burlak Maksym,V 2006,bank corporate governance, the e;erging U krainian market compored to international best practices,Fordham journal of corporate and financial law , vol. xi, pp851 891

24 Hassan,M. Kabir et,al,2004,corporate control and governance in banking, corporate ownership&control/ Vol1,ISSUE 4, summer,pp94 107

25 Mulineux,andy,2006,the corporate governance of banks,journal of financial regulation and compliance,Vol.4,pp375 382.

26 عبد الله علي احمد القرشي، مرجع سابق، ص 170.